



## نظرة حول ملكية الأرض الزراعية في عصر دولة أكد - دراسة تحليلية

إعداد

أ.د/ رشاد بن محمود عبد المجيد بغدادي

أستاذ التاريخ القديم كلية الشريعة والدراسات الاسلاميه -جامعه أم القرى

المجلد (٧٤) العدد (الثاني) الجزء (الأول) أبريل ٢٠١٩م

**ملخص البحث :**

البحث هو دراسته تحليليه حول ملكيه الارض الزراعيه فى العصر الأكدى (٢٣٢٥-- - ٢١٤٢م) فالعراق القديم كان معروفًا خلال عصوره كافه بالزراعيه وتلقى الكثير من الوثائق والمستندات الاثريه الاضواء على ملكيه الاراضى الزراعيه وقد أظهرت شرائع العراق القديم مدى الاهتمام بالزراعه والملاك وتنظيم المعاملات الزراعيه وملكيه الارض الزراعيه كما تظمى القوانين العلاقه بين المزارعين والملاك وتنظيم المعاملات الزراعيه .

كان المعبد الكهنه فى العصر السومرى (٢٧٠٠-٢٣٣٥ق.م) يمتلكون كل الاراضى الزراعيه فاصبح الاقتصاد فى هذا العصر ملكا للمعبد الذى أصبح يمتلك كل شى بعدها حدث تحول بانتقال ملكيه الاراضى فى العصر الاكدى إلى الملك فانقلت فى عصر الملك سرجون الاول (٢٣٣٥-٢٢٦٩ق-م) ملكيه الارض الزراعيه الى الملك ومن بعدها فى عهد خلفائه عمت حريه التملك وتعددت وتنوعت ملكيه الاراضى الزراعيه الى عامه وخاصه فاصبح منها الاراضى الخاصه بالملك وفيها التملك الجماعى والفردى واخيرا ملكيه الموظفين للارض الزراعيه .

**Abstract:**

This paper is analytical study of the ownership of the agricultural land at the akkadian era (23320 – 2142 B.C.) Ancient Iraq was known, during all of its history, as arable country. However, the archaeological documents was revealing that laws and codes regulated the ownership of the agricultural lands of Mesopotamia. The agricultural lands and its products, during the Sumerian period (2700-2335 B.C.) was allocated to temple people. However, in the reign of Sargon (2335 – 2269 B.C), the first Akkadian King, the ownership of arable lands and its products transferred to the King Sargon, and hereafter, his successors. The arable lands, mean while become either public on private property: Kings property public and individual properties, and the properties of the employees.

العراق بلد زراعي قبل كل شيء، فأرضه خصبة ومياهه وفيرة ومناخه ملائم لنمو أنواع كثيرة من المزروعات، ويضاف إلى ذلك كله أن الإنسان العراقي القديم كان يعمل بكل جد ونشاط ومثابرة لتسخير الظروف الطبيعية لخدمته وخدمة أرضه الزراعية.<sup>(١)</sup> لقد كانت الأرض الممتدة بين مساري نهري دجلة والفرات الدنيا سهولاً، ويعتبر موقعها من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد قيمتها كأراضي زراعية.

لقد ترتب على اضطلاع الدولة، باستغلال المياه للزراعة عن طريق نظام الري المعقد، أن قام فوق المستقرات- التي كانت تستفيد من الأرض- نظام يتمثل في الملكية الأصلية للأرض في شكل شخص يتجسد في الملك.<sup>(٢)</sup>

ولما كانت الزراعة هي النشاط الغالب عند سكان بلاد العراق القديم، فهي المصدر الأساسي لمختلف أوجه الثروة في الاقتصاد. إن الاقتصاد الزراعي القديم له ملامح لم تتغير منذ الماضي البعيد، على جانب كبير من التنوع والحيوية، ومن أهم هذا التنوع والحيوية هي الأرض، التي أصبحت أداة الزراعة والإنتاج.<sup>(٣)</sup> ولا غرو فإن بلاد العراق القديم- كما سبق- اشتهرت في كل العصور بخصبها.. لا بفضل النهرين فحسب، بل بفضل اليد العاملة والتنظيم الهندسي الرائع للري.<sup>(٤)</sup>

إن تنظيم الحياة الزراعية ووضع الضوابط والأحكام لتحديد علاقة المزارعين والملاك، خصصت القوانين عدداً كبيراً من موادها القانونية لهذا الغرض، فنظمت

(١) عامر سليمان، "جوانب من حضارة العراق القديم"، العراق القديم، بغداد، ١٩٨٣م، ص ١٩٤.

(2) Ribard, A., La Prodigieuse Histoire de L' Humanite, Paris, 1958, P.13.

(٣) خليل إبراهيم الخالد، ومهدي محمد الأزدي، تأريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١٥.

(٤) أحمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الأثرية والمصادر التاريخية، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٧٩-١٠٦؛ محمود شوقي الحمداني، لمحات من تطور الري قديماً وحديثاً، بغداد، ١٩٨٤م، ص ١٤٣-١٤٨. وعن الري، تفصيلاً، أنظر: أحمد محمود حسين صابون، "حول مياه الري في العصر السومري في العراق القديم"، مجلة بحوث كلية الآداب- العدد السابع، جامعة المنوفية، ديسمبر ١٩٩١م، ص ٣٣٥-٣٦٧.

أسلوب المشاركة وإقامة العلاقات الزراعية سواء أكانت الأرض بوراً أو صالحة للزراعة، أرضاً لزراعة الحبوب أم أرضاً لزراعة النخيل والأشجار.<sup>(١)</sup>

لقد اختلف الباحثون في تحديد نوع ملكية الأراضي الزراعية خلال العصور التاريخية لبلاد العراق القديم.<sup>(٢)</sup>

لقد شهد العصر الأكدي تطوراً كبيراً جداً في مجالات مختلفة وتوسعت البلاد في هذه الفترة نتيجة الفتوحات العسكرية الأكديّة بدورها أدى إلى انتشار الحضارة الأكديّة في أنحاء الشرق الأدنى القديم، وتغير زمام الأمور، فقد أصبحت السلطة بيد الملك، أي أنها انتقلت من المعبد إلى الملك، وبذلك انتقلت ملكية الأراضي الزراعية من المعبد إلى الملك.<sup>(٣)</sup>

هناك من يذهب إلى أن أشكال اكتساب الملكية لها أشكال مختلفة منها الوراثية أو شراء أو هبة من الأب لابنه أو لزوجته، وهناك أراضي تمنح للعاملين لدى الدولة يتم تحويلها بعقد رسمي، من خصائص تلك الأراضي أنها لا تحجز ولا ترهن، ولكن تنتقل عن طريق الوراثة.<sup>(٤)</sup>

إن الأراضي الخاصة بالقصر (الملك) تستعمل من قبله، هو المشرف عليها وبالاعتناء بها والإشراف على زراعتها، تُعد تلك الأراضي جميعها بغض النظر عن أنواعها تُعد المصدر الأساسي للدولة لما تدره من إيرادات للدولة عن طريق الضرائب، من أجل تشجيع الزراعة وضرورة استغلال كل الأراضي.<sup>(٥)</sup>

إنه في عهد الدولة الأكديّة قد تأكد تأليه مؤسسها سرجون الأول الأكدي (شارو- أوكين، شارو- جي- نا، شلر- دو) الملك الصادق، أو سرجون- ملك أجادة

(١) سليمان، "جوانب"، ص ١٩٥.

(٢) إخلاص مرتضى حسن، "دور الدولة في نمط الاقتصاد العراقي القديم وأهمية النظم الاقتصادية اللاحقة مع إشارة خاصة إلى عهد سلالة بابل الأولى"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٧٧م، ص ص ١٥٣-١٥٤، ٢٤٤؛ الحبيب البقلوطي، بلاد الرافدين القصر والمعبد والمجتمع من العصور الحجرية إلى عهد حمورابي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٧م، ص ص ١١٣-١١٥؛ الخالد، والأزدي، تأريخ أحكام الأراضي، ص ص ١٦-١٩.

(٣) عامر سليمان، القانون في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م، ١٢٣.

(٤) سيف هارون كريم، "عقود الإيجار في العصر البابلي القديم- دراسة بعض النصوص المسمارية"، بحث مقدم إلى مجلس قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٧م، ص ١٥.

(٥) سليمان، القانون، ص ١٢٣؛ كريم، "عقود الإيجار"، ص ١٥.

أو شرجني (٢٣٣٤-٢٢٧٩ ق.م)<sup>(١)</sup>، وخلفائه، حيث بات الملك يسبق اسمه بما يدل على ألوهيته، ولم يكن بالإمكان أن تعثر على صورة أكثر تمثيلاً لهذه الحقيقة من صورة الملك نارام سن (٢٢٥٥-٢٢١٨ ق.م)<sup>(٢)</sup>، حيث اعتبر نفسه إلهاً، ووضع المخصص الدال على الإله أمام اسمه، وكما لُقّب في نقوش بعض الأختام التي أهداها إليه راعاياه بـ "إله أكد". كما نراه على لوحة النصر يلبس على رأسه التاج ذا القرون، التي تعرف بـ "عصابة السيادة- علامة الألوهية"<sup>(٣)</sup>.

إن إعلان الحاكم (الملك)<sup>(٤)</sup> عن نفسه إلهاً يسمح بكل سهولة تفهم ملكيته للأرض، طالما أن الأرض في الأصل هي ملك الإله، إلا إن العصر الأكدي كان فيه

(١) صحة اسمه في اللغة الأكادية "شرو- كينو" (Sharru- Kenu)، ومعناها حرفياً "الملك المكين"، أو "الرئيس القوي". ومن الواضح فيما يرى حسن ظاظا، أن هذا لم يكن اسمه، وإنما لقبه بعد توليه الحكم المطلق في العراق. أنظر: محمد عبد القادر محمد، الساميون في العصور القديمة، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٦٩؛ حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، الإسكندرية، ١٩٧١م، ص ٣٤-٣٥؛ أندريه باورد، بلاد آشور، ترجمة: عيسى سليمان، وسليم التكريتي، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٣٣١؛

Kitchen, K.A., Documentation for Ancient Arabia, Part1, Liverpool University Press, 1994, P.253.

(٢) اسمه يعني "محبوب سين Beloved of Sin". أنظر: محمد بيومي مهران، مصر والشرق الأدنى القديم (١٠) تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ١٣٤؛ Hallo, W.W. and Simpson, W.K., The Ancient Near East, A History, U.S.A., 1971, P.6; Kitchen, Documentations of Ancient Arabia, P.253.

(٣) محمد عبد اللطيف محمد علي، تاريخ العراق القديم حتى نهاية الألف الثالث ق.م، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص ٢٩١؛ Gadd, C.J., "The Dynesty of Agade and the Gutian Invasion", C.A.H, Vol.1, Part II, 1971, P.440; Hallo, W.W., Early Mesopotamia Royal Titles, New Haven, 1957, P.59.

(٤) عن الملك في العراق القديم، تفصيلاً، أنظر: أحمد محمود صابون، "أحقية الملك في ارتقاء العرش في العراق القديم"، مجلة كلية الآداب، المجلد السادس والثلاثون، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٢٢٧-٢٦٤.

حرية اقتصادية وتملك جماعي وفردى برز فيه الملوك والتجار والأفراد مع استمرار ثراء المعبد.<sup>(١)</sup>

أما عن الموظفين فقد زاد عددهم كثيراً في العصر الأكدي، فمنهم الأمراء والكتبة والكهنة وموظفو المعبد والمشرفون على المخازن ومأمور المخزن، فضلاً عن العمال، ولا يُنسى وجود الجنود وكبار العسكريين<sup>(٢)</sup>، وكذلك مجلسي الشيوخ والعام، اللذين يؤديان دوراً بارزاً خلال هذا العصر، ويذكر الملك سرجون عن هذا العدد الهائل من الموظفين وأفراد الحاشية أنه كان يطعم (٥٤٠٠) شخص على مائدته يومياً.<sup>(٣)</sup> لقد كانت الدولة الأكديّة تمنح الجنود النظاميين أراضي زراعية يستثمرونها أوقات السلم وتستثمرها عائلاتهم في أثناء الحرب، وهذه الأراضي لم تكن في الواقع ملكاً صرفاً للجندي، بل هو ملكه ما دام ملتزماً بواجباته العسكرية ومؤدياً لها وفق الأصول المرعية، ولهذا يستطيع أبناؤه من بعده استثمار هذه الأراضي، ولكنه يخسرها وتخسرها عائلته أيضاً إذا ما امتنع عن تأدية الخدمة العسكرية التي هي واجب مقدس على كل من يستطيع حمل السلاح.<sup>(٤)</sup>

(١) حسن مهدي حمودي الصقار، "زراعة الشعير في العراق القديم من الألف الثالث (ق.م) حتى نهاية العصر البابلي القديم (دراسة تاريخية حضارية لغوية)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١١١-١١٢.

(٢) هناك من يذكر أنه من أكبر الظن أن سرجون الأول الأكدي إنما قد أنشأ حاشية خاصة به، مستغلاً في ذلك روابط الدم والنسب بالمعنى الواسع للعصبية القبلية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن الملوك الأكديين قد تعمدوا محاباة العنصر الأكدي على حساب العنصر السومري. أنظر: مهرا، تاريخ العراق القديم، ص ١٢٨.

(٣) رعد عبد القادر عباس، "العصر الأكدي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، ص ٢٨؛ أنطون مورثكات، تاريخ الشرق الأدنى القديم، تعريب: توفيق سليمان، وعلي أبو عساف، وقاسم طوير، دمشق، (د.ت)، ص ٩٢.

(٤) فوزي رشيد، الموسوعة الذهبية (١) سرجون الأكدي، وزارة الثقافة والإعلام - دار ثقافة الأطفال، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٣٨.

وهذا الأسلوب الذي اتبعه الملك سرجون مع جنوده كان متبعاً أيضاً من قبل دويلات المدن السومرية، وكذلك من قبل كل الدول التي حكمت من بعده في العراق القديم، لأنه أسلوباً مثالياً ولا يمكن أن يوجد ما هو أفضل منه، حيث عندما يمتلك الجندي أرضاً يسكن عليها ويعتاش من زراعتها، فإن دفاعه عن بلده سيكون دفاعاً مخلصاً ومستميتاً، لأنه يدافع في الوقت نفسه عن الأرض التي يمتلكها، والناحية الثانية الإيجابية في هذا الأسلوب، هو استخدام العسكريين وغير العسكريين لاستثمار جميع الأراضي الزراعية، التي يعم خيرها لأعلى الجنوب فقط، بل بالتأكيد على جميع السكان وعلى الدولة عموماً.<sup>(١)</sup>

هذا، من استراتيجية الدولة الأكديّة أنها كانت تضمن إعادة توزيع الأراضي بشكل واسع وإيجاد طرق جديدة لتملكها، مما أدى إلى خلق فوارق طبقية بين أفراد المجتمع.<sup>(٢)</sup> كما أن هناك مزارع توجر لزراعة الحبوب، إذ تدل النصوص الاقتصادية الأكديّة على المصطلح (Ispiku) الذي يعني (ينتج، يغدق)، ترافقها ما يدل على أسماء المزارع والأشخاص.<sup>(٣)</sup>

تتضح إعادة توزيع الأراضي وذلك من مسلة الملك مانشتو سو (مانديشتو سو) (٢٢٧٠-٢٢٥٥ ق.م)<sup>(٤)</sup>، والمعروفة باسم "المسلة السوداء"، التي سجل عليها جهوده السياسية والاقتصادية والعسكرية.<sup>(٥)</sup>

هناك من يشير إلى أن الملك مانيشوسو كان قد اقتنى في جوار أكد مسافات شاسعة من الأرض، وثبتت صفة الملكية على مسلة من الصخر.<sup>(٦)</sup>

(١) رشيد، سرجون الأكدي، ص ٣٨.

(٢) عباس، "العصر الأكدي"، ص ٣٥.

(٣) أميرة عيدان الذهب، "دراسة نصوص مسمارية غير منشورة من العصر الأكدي القديم"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

(٤) تفصيلاً عنه، أنظر: نجيب ميخائيل إبراهيم، مصر والشرق الأدنى القديم، (٥) الشرق الأدنى القديم: وادي الرافدين - بلاد الحثيين - فارس، دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٦٣، ص ١٣٩؛ محمد عبد اللطيف، تاريخ العراق القديم، ص ٢٤٩، ٢٧٦؛ مهران، تاريخ العراق القديم، ص ١٣٣؛ هادي علوش النداوي، "نصوص اقتصادية غير منشورة من العصر الأكدي القديم"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٣.

(٥) إبراهيم، (٥) الشرق الأدنى القديم، ص ١٣٩؛ مهران، تاريخ العراق القديم، ص ١٣٣.  
(٦) Delaparte, L., La Mesopotamie. Les Civilisations Babylonienne et Assyrienne. La Renaissance du Livre, Paris, 1923, PP.32, 254-255.



ومن نصوص المسلة ما يشير إلى أمر شراء أرض منزرة في مجاورات مدينة كيش، وثلاث مدن أخرى في شمال بابل، وقد ورد بها أمر قطعة أرض أخرى، جاء بالنص وصف لمساحتها وقيمتها ومكانها وأسماء البائعين وأسماء ملاكها السابقين ثم أسماء من وُكِّل أمر رعايتها والعناية بها. كما تشير المسلة - أيضاً - إلى امتداد نفوذ مانشتوسو في بابل الجنوبية لأن بعض أسماء من عينوا ليعملوا في الأرض كانوا من أبناء أو أقارب إيشاكو<sup>(١)</sup>، لجش<sup>(٢)</sup> وأوما<sup>(٣)</sup>.

يثبت العقد الذي اشترى الملك مانيشتوسو بمقتضاه ضياعاً متعددة قيام ملكية مشتركة جنباً إلى جنب مع الملكية الخاصة، وقد جاء فيه ذكر مزرعة حددتها قناتان وكذا قبيلة وفرد من الناس. وقد بلغت مساحة إحدى قطع الأراضي أكثر من ١٣٥٠ هكتاراً على حين تبلغ الأخرى بالكاد ٣٦ هكتاراً<sup>(٤)</sup>.

وتشير المسلة - أيضاً - إلى تسجيل عدد كبير جداً من عقود شراء الأراضي، وأن الأراضي الزراعية قد أُشْتُرِيَتْ من أفراد كان مجموعهم (٩٨) شخصاً، ثم سلمت إلى (٤٩) شخصاً مرة أخرى<sup>(٥)</sup>.

يبين تحليل كتابات مسلة مانيشتوسو أن المجتمعات العائلية كانت تؤلف جزءاً من مجتمعات أوسع أو عشائر، وأن هذه العشائر كانت بدورها تمثل جزءاً من

(١) إبراهيم، الشرق الأدنى القديم، ١٣٩/٥.

(٢) لجش (لكش): هي عاصمة دويلة لجش وسميت باسمها، وقد كشفت التنقيبات الأثرية بأن موقعها في التلّول الأثرية الواسعة والتي تعرف باسم (الهباء) على مبعده نحو ٤٥ كم شرق بلدة الشطرة. وقد ظنّها المنقبون الفرنسيون القدامى بأنها في تلّو، ولكن البعثة الأمريكية من جامعة شيكاغو أجرت حفريات بها، وعرفت مدينة لجش باسم آخر يُرجح أنه صفة لها هو "أورو-كوك"، أي المدينة المقدسة. أنظر: طه باقر، مقدمة، ٣١٢/١؛ أحمد لفته راهمة القصير، "المضامين الاجتماعية لإصلاحات الحاكم السومري أورو- إينمكينا (٢٣٦٥-٢٣٥٧ ق.م) في العراق القديم"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العددان ١-٢، ٢٠٠٧م، ص ٢٦ (٢٣).

(٣) أوما: جوخة، الاسم الحديث لمدينة أوما السومرية، ورد اسمها في النصوص السومرية المسمارية بهيئة (Gls.uy). كما ورد اسمها بصيغة (Gls.kusu) وذلك استناداً على نص معجمي يتضمن = قائمة أسماء مدن يعود إلى العصر البابلي الحديث بصيغة (Gls-uh=Umma). أنظر: أباذراهي سعدون الزبيدي، "محصول الشعير في المصادر المسمارية"، مجلة آثار الرافدين، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨م، ص ١٣-١٤.

(٤) ديلاپورت، ل.، بلاد ما بين النهرين الحضارتان البابلية والأشورية، ترجمة: محرم كمال، راجعه: عبد المنعم أبو بكر، الألف كتاب (٣٥)، القاهرة، (د.ت)، ص ١٣٢.

(٥) جين بوتيرو، وآخرون، الشرق الأدنى الحضارة المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، جامعة الموصل، ١٩٨٦م، ص ١١٩.

مجتمعي القرية والمدينة. فكلما كانت الأرض المبيعة أكبر مساحة، أصبح عدد الأقارب وأفراد المجتمعات المشتركة في معاملة البيع، أكبر هو الآخر، وأصبح نظام المجتمع المطلوب مصادفته على معاملة البيع أكثر رفعة وسمواً.<sup>(١)</sup>

فعندما اشترى الملك مانيشتوسو حوالي ألفين وثلاثمائة هكتاراً من الأراضي الواقعة في منطقة "ماراد"، كان عليه أن يجهز بالأقوات لمدة يومين مدينة "كزلو" المجاورة، لأنه كان يقيم في هذه المدينة آنذاك ما لا يقل عن ستمائة رجل من سكان منطقة "ماراد" وأن هؤلاء الرجال كانوا يؤلفون، من دون شك، أعضاء الجمعية الوطنية للمدينة، وأن عليهم أن يصادقوا على معاملة البيع.<sup>(٢)</sup>

ومما سبق، فإن هناك مجتمعات كانت تنتخب ممثليها انتخاباً، ولربما كانت تناقش أعمالها التجارية في "جمعية وطنية"، وبالطبع فإن هذه العملية عند تطبيقها في الحياة الواقعية، لم تكن نموذجية كما يتراءى في ذلك، لأن المجتمع إبان تلك الفترة كان في الواقع مجتمعاً طبقياً - كما سبق، كما أن ممثلي المجتمعات العائلية، ومن دون شك، أسبداً في عوائلهم. فقد كان في استطاعتهم أن يبيعوا قطعاً من الأراضي، أو يحجزون لأنفسهم الجزء الأكبر من الثمن، في حين لم يكن الأعضاء الآخرون من المجتمع العائلي لتسلموا سوى مدفوعات السمية.<sup>(٣)</sup>

إن ما ذكرته مسلة مانيشتوسو بوجود ملكية فردية، تلطف من حدثها بعض المظاهر المتبقية عن نظام الملكية العائلية. فالأرض مملوكة للعائلة التي يمثلها شيوخها، غير أن التصرف في الأراضي إلى الغير، أي إلى أفراد لا يدخلون في نطاق العائلة يدل على انتشار الملكية الفردية.<sup>(٤)</sup>

هذا، لقد حدثت، في الدولة الأكديّة، تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تم التحول بصورة كاملة، وأصبح الحكم سياسياً فاخنت طبقات واندمجت طبقات أخرى، والتي اتسعت فيها شقة الخلاف تدريجياً، بين الفقير والغني، والتي تراكمت

(١) دياكونوف، "بيوع الأراضي في العصر السابق لحكم سرجون الأكدي"، العراق القديم - دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية، تأليف: جماعة من علماء الآثار السوفييت، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٥١٦.

(٢) دياكونوف، "بيوع الأراضي"، ص ٥١٦.

(٣) دياكونوف، "بيوع الأراضي"، ص ٥١٦-٥١٧.

(٤) عبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الإسكندرية، ٧٢-١٩٧٣م، ص ٤٠٦.

لديها الثروة والعبيد، بين الحرية والعبودية، والتي تزايدت بفعل الحروب والشراء، بين الكهنوت والملكية، بين التجار والحرفيين، وبين كبار ملاك الأرض الزراعية وصغارها، فالكهنة مثلاً احتفظوا بمراكزهم في الجزء الجنوبي لبلاد بابل وسومر، تمشياً مع تقاليد الحضارة السومرية، والذين كان عليهم أن يدفعوا ما عليهم إلى البلاط الملكي في العاصمة أكد، لأنهم لم يكونوا، في الواقع، سوى موظفين لدى هذا البلاط. أما بقية أفراد المجتمع فقد ظهر الخلاف والفرق الاجتماعي واضحاً بينهم، وهذا ما أبرزته القوانين والتشريعات المركزية فيما بعد.<sup>(١)</sup>

هناك من يشير<sup>(٢)</sup> إلى أن هناك من يذهب<sup>(٣)</sup> إلى أن المعبد كان يمثل نظاماً اقتصادياً خاصاً بالعصر السومري، على اعتبار أن العصور اللاحقة كانت قد تميزت بظهور الملكية الخاصة، لاسيما الملكية الخاصة بالملك. ويبدو أن هناك من أوحى بهذه الفكرة بقدر ما أكد بأن الشروط الاقتصادية في عصر دولة أكد كانت قد تغيرت عما كانت عليه في العصر السومري، "فالأرض في العصر السومري كانت تعود ملكيتها للإله، أي للمعبد بينما كان الأكديون ينظرون إلى الأراضي السومرية باعتبارها أرضاً مستولى عليها فكانت تتقاسمها العائلات المقتررة. ثم يضيف لابات على ما تقدم قائلاً: "إن الملك لم يعد مجرد المتصرف بأموال الدولة وإنما بات واحداً من أهم ملاك الأرض. إن هذا التنظيم الاقتصادي الجديد كان قد تأكد لدينا بشكل واضح عن طريق كتابات مانيشتوسو المنقوشة. والمعبد لم يعد يدعى بدخول أساسها الحق الإلهي، وإنما الملك عن طريق هباته الخاصة كان يقوم بسد حاجات المعبد".

في حقيقة الأمر لم تتجاهل الدولة الأكديّة ما للسلطة الدينية في العراق القديم من أهمية وتأثير واضح وفعال، ومن ثم فقد تحول الصراع فيما بين الملكية والسلطة

(١) مورتيكات، تاريخ، ص ٩٣؛ منذر علي أبادر راهي سعدون الزيدي، "ملكية الأراضي الزراعية في العصر

الأكدي"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد (٦٢)، كانون الأول، ٢٠١٧م، ص ٥.

(٢) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، سلسلة دراسات (٢٨٢)، دار الرشيد للنشر، بغداد،

١٩٨١م، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) Labat, R., Le Caractere Religieux de la Royaute Assyro- BabyLonienne.

Librairie d'Amerique et d' Orient. Adrien- maisonneuve, Paris, 1939, P.7.

الدينية إلى درجة أقل مما كان عليه مسبقاً، وذلك لأسباب من أهمها أن الدولة الأكديّة في بداية ظهورها على مسرح الأحداث، كانت في طور النمو، ومن ثم فهي ليست قوية الجذور، كما هي السلطة الدينيّة.<sup>(١)</sup> وعليه فلم يكن بمقدرة السلطة السياسيّة للدولة الأكديّة أن تفرض سيطرتها التابعة دفعة واحدة وبقوة في أركان مجتمع العراق القديم.<sup>(٢)</sup>

إن العصر الأكدي- مع تطور وزيادة نفوذ الدولة وسلطاتها- كان فيه حرية اقتصاديّة وتملك جماعي وفردى، برز فيه الأفراد والتجار والملوك مع استمرار ثراء القصر والمعبد.<sup>(٣)</sup>

هناك من يذهب إلى أن الأرض في العصر الأكدي تعتبر مملوكة للأسرة ويمثلها شيوخ الأسرة، ويجوز التصرف في الملكيّة لأجنبي عن الأسرة مع تقرير حق الاسترداد لأعضاء الأسرة، فيجوز لأحد هؤلاء أن يحل محل المشتري الأجنبي في الحصة التي اشتراها ويوفي له ما دفعه من ثم. ومبدأ جواز التصرف لأجنبي عن الأسرة يكشف بجلاء من تطور المجتمع نحو الأخذ بنظام الملكيّة الفرديّة، فهو يقتضي أن يكون لكل فرد في الأسرة حصة شائعة في ملكيّة الأسرة يملكها ملكيّة مشتركة.<sup>(٤)</sup>

هذا، لم تتجاهل السلطة السياسيّة لدولة أكد ما للمعبد وكهنته من تأثير على المجتمع، ومن ثم فلم يكن التنافس والتأثير قوياً في بادئ الأمر لكون دولة أكد كانت

(١) جين بوتيرو، بلاد الرافدين (الكتابة- العقل- الآلهة)، ترجمة: الأب البيرابونا، مراجعة: وليد الجادر، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٢٤٤؛ الزيدي، "الملكيّة"، ص ٥.

(٢) فوزي رشيد، السياسة والدين في العراق القديم، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٣م، ص ١٤؛ الزيدي، "الملكيّة"، ص ٥.

(٣) حسن مهدي حمودي الصقار، زراعة الشعير في العراق القديم من الألف الثالث (ق.م) حتى نهاية العصر البابلي القديم (دراسة تاريخية حضاريّة لغويّة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١م، ص ١١١-١١٢.

(٤) صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونيّة والاجتماعيّة، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٣٠.

ناهضة<sup>(١)</sup>، ولم تفرض السلطة السياسية- كما سبق- سيطرتها من البداية في العراق القديم.<sup>(٢)</sup>

كانت الأجور، في الدولة الأكديّة، توثق بالفضة التي لم تكن لتضرب بصيغة النقود، إلاّ أنها كانت دون ريب، وعلى أقلّ تقدير على شكل ألواح صغيرة أو سبائك منحوتة، في بعض الأحيان، بشعار يتضمن وزنها.<sup>(٣)</sup> وهنا توحد حالة من التطور في عمليات دفع أجور المستأجرين تمثلت باستبدال النظام العيني في الأجر بنظام الدفع وفقاً لمادة ذات طبيعة اعتيادية، وهي الفضة، ومع ذلك بقيت غلة الشعير<sup>(٤)</sup>، نظاماً دفعياً مع النقدية.<sup>(٥)</sup>

ومما سبق، فقد توزعت ملكية الأرض الزراعية في العصر الأكدي إلى نوعين

هما:

أولاً: الملكية العامة:

لقد كانت الأرض الزراعية تابعة للمعبد، ولكن مع قيام دولة أكد انتقلت إلى السلطة السياسية (القصر)<sup>(٦)</sup>، وأخذ الأمراء يباشرون ويديرون بأنفسهم الأراضي الزراعية، حيث يقف الأمير على رأس مزرعة المعبد (سابقاً) دافعاً للكهنة إلى الوراثة، ويمكن اعتبار مدينة لکش (لكش)، وما طراً عليها من هذه التقلبات وانتقال الأراضي بيد السلطة السياسية صورة واضحة وواقعية لهذا الأمر.<sup>(٧)</sup> وهناك من يذهب إلى أنه

(١) جين بوتيرو، بلاد الرافدين، ص ٢٤٤؛ الزيدي، "ملكية"، ص ٥.

(٢) رشيد، السياسة والدين في العراق القديم، ص ١٤؛ الزيدي، "ملكية"، ص ٥.

(٣) جورج كونتينو، الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور، ترجمة: سليم طه التكريتي، وبرهان التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م، ص ١٥٨.

(٤) عن غلة الشعير كأجر عيني، تفصيلاً، أنظر: معاذ حبش خضر، "نص مسماري غير منشور مُعني بالشعير (من العصر السومري الحديث)"، مجلة آثار الرافدين، المجلد ٣/ العدد ٢، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص ٢٧٥-٢٩٢.

(٥) محمد فهد القيسي، "أحوال المستأجرين في العراق القديم ٣٠٠٠-١٧٥٠ ق.م"، مجلة كلية التربية، العدد الثاني والعشرون، جامعة واسط، ص ١٣٥.

(٦) عادل هاشم علي، "البنية الاجتماعية في العراق القديم من عصر فجر السلالات وحتى نهاية العصر البابلي القديم"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م، ص ٢٣٨-٢٣٩؛ الزيدي، "ملكية"، ص ٦.

(٧) عثمان عبد العزيز، معالم تاريخ المشرق الأدنى القديم، دار الفكر الحديث، ط ٢، لبنان، ١٩٦٧م، ٢٥٨/١؛ الزيدي، "ملكية"، ص ٦.

لا يوجد نص على أن المعبد كان يمتلك الأراضي الزراعية خلال العصر الأكدي، على اعتبار بأن الملك يسد احتياجات المعبد- كما سبق.<sup>(١)</sup>  
ثانياً: الملكية الخاصة:

لقد عثر على العديد من العقود التجارية الخاصة بمعاملات بيع الأراضي، وكانت عمليات بيع الأراضي الزراعية إبان سيطرة الدولة الأكديّة تم بموجبها عقود بيع منتظمة وحضور الشهود، أي نشوء فكرة الملكية الخاصة للأراضي ونموها، إذ لم يزرع الأرض الأفراد المرتبطين بالمعبد ولكن مزارعين من أفراد المجتمع، وهو ما عرف بـ (القطاع الخاص)، وذلك نظير حصول المعبد على حصة من المزارع لقاء ذلك. وكانت الحصة تجبى من قبل زراع يعينون بصفة خاصة لهذه المهمة. وكان هذا المزارع يطلق عليه في النصوص المسمارية (engar) وباللغة الأكديّة (ikkaru)<sup>(٢)</sup>، من المسؤولين عن القيام بأعمال البذر والحصاد<sup>(٣)</sup>، كما تشير إلى ذلك نصوص مدينة فارة (شروباك).

مهما يكن الأمر، وطبقاً للمعلومات القطعية المستخلصة من وثائق السجلات، فإن الأرض لم تكن تزرع مباشرة، وقد بقيت على هذه الحالة زمناً طويلاً في المستقبل، من قبل الأشخاص الخاصين بالمعبد، ذلك لأن الأرض، شأنها في ذلك شأن حيوانات الجرو والبذور، كانت قد تحولت إلى أفراد المجتمع ليقوموا بزراعتها، وكان المعبد يحصل على حصة من الغلة لقاء ذلك، وكانت هذه الحصة تجبى من قبل زراع يعينون بصفة خاصة لهذه المهمة.<sup>(٤)</sup>

(١) الزيدي، "ملكية"، ص ٦؛ Foster, B.R., Administration and use of Institutional Land in Sargonic Sumer, Akadernisk Forlag, Copenhagen, 1982, P.115.

(٢) الزيدي، "ملكية"، ص ٨-٩.

(٣) فارة (شروباك): تقع على مبعده ٦٤ كم جنوب شرقي مدينة الديوانية، كانت من المراكز التي ازدهرت في عصر فجر السلالات وهي إحدى المدن الخمس التي حكم فيها ملوك قبل الطوفان، أما نصوص هذه المدينة فترجع إلى الأطوار الأولى من عصور فجر السلالات الثالث، وهي عبارة عن قيود وسجلات بورادات المعبد. أنظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، ط ٢، بغداد، ١٩٨٦م، مقدمة، ٢٧١/٢-٢٧٢؛ تيومنيف، "اقتصاد الدولة"، ص ١١١-١١٢؛ الزيدي، "ملكية"، ص ١٩(٣٢).

(٤) تيومنيف، "اقتصاد الدولة في سومر القديمة"، (في) جماعة من علماء الآثار السوفييت، العراق القديم-

دراسة تحليلية لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية

العامة، بغداد، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ١٠٢.

## ABREVIATIONS:

- AFO = Archiv fur Orientforschung.  
CAH = Cambridge Ancient History (Cambridge).

## قائمة الاختصارات:

## أولاً: العربية:

- ١- أحمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الأثرية والمصادر التاريخية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٢- الحبيب البلقوتي، بلاد الرافدين القصر والمعبد والمجتمع من العصور الحجرية إلى عهد حمروابي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٧م.
- ٣- حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، الإسكندرية، ١٩٧١م.
- ٤- خليل إبراهيم الخالد، ومهدي محمد الأزدي، تأريخ أحكام الأراضي في العراق، بغداد، ١٩٨٠م.
- ٥- صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٦- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، ط ٢، بغداد، ١٩٨٦م.
- ٧- عامر سليمان، "جوانب من حضارة العراق القديم"، العراق القديم، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٨-، القانون في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- ٩- عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، سلسلة دراسات (٢٨٢)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
- ١٠- عبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، الإسكندرية، ٧٢-١٩٧٣م.
- ١١- عثمان عبد العزيز، معالم تاريخ المشرق الأدنى القديم، دار الفكر الحديث، ط ٢، لبنان، ١٩٦٧م.
- ١٢- فوزي رشيد، السياسة والدين في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ١٣-، الموسوعة الذهبية (١) سرجون الأكدي، وزارة الثقافة والإعلام- دار ثقافة الأطفال، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٠م.
- ١٤- محمد بيومي مهران، مصر والشرق الأدنى القديم (١٠) تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ١٥- محمد عبد القادر محمد، الساميون في العصور القديمة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١٦- محمد عبد اللطيف محمد علي، تاريخ العراق القديم حتى نهاية الألف الثالث ق.م، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
- ١٧- نجيب ميخائيل إبراهيم، مصر والشرق الأدنى القديم، (٥) الشرق الأدنى القديم: وادي الرافدين- بلاد الحثيين- فارس، دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٦٣م.

ثانياً: المترجمة:

- ١٨- أندريه باورو، بلاد آشور، ترجمة: عيسى سليمان، وسليم التكريتي، بغداد، ١٩٨٠م.
- ١٩- أنطون مورتكات، تاريخ الشرق الأدنى القديم، تعريب: توفيق سليمان، وعلي أبو عساف، وقاسم طوير، دمشق (د.ت).
- ٢٠- تيومنيف، "اقتصاد الدولة في سومر القديمة"، (في) جماعة من علماء الآثار السوفييت، العراق القديم- دراسة تحليلية لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة وتطبيق: سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م.
- ٢١- جورج كونينو، الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور، ترجمة: سليم طه التكريتي، وبرهان التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
- ٢٢- جين بوتيرو، بلاد الرافدين (الكتابة- العقل- الآلهة)، ترجمة: الأب ألبير أبونا، مراجعة: وليد الجادر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- ٢٣- جين بوتيرو، وآخرون، الشرق الأدنى الحضارة المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، جامعة الموصل، ١٩٨٦م.
- ٢٤- دياكونوف، "بيوع الأراضي في العصر السابق لحكم سرجون الأكدي"، العراق القديم- دراسة تحليلية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية، تأليف: جماعة من علماء الآثار السوفييت، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
- ٢٥- دلابورت، ل.، بلاد ما بين النهرين الحضارتان البابلية والآشورية، ترجمة: محرم كمال، راجعه: عبد المنعم أبو بكر، الألف كتاب (٣٥)، القاهرة، (د.ت).

ثالثاً: الأجنبية:

- 26- Delaparte, L., La Mesopotamie. Les Civilizations Babylonienne et Assyrienne. La Renaissance du Livre, Paris, 1923.
- 27- Foster, B.R., Administration and use of Institutional Land in Sargonic Sumer, Akadernisk Forlag, Copenhagen, 1982.
- 28- Gadd, C.J., "The Dynesty of Agade and the Gutian Invasion", C.A.H, Vol.1, Part II, 1971.
- 29- Hallo, W.W., Early Mesopotamia Royal Titles, New Haven, 1957.
- 30- Hallo, W.W. and Simpson, W.K., The Ancient Near East, A History, U.S.A., 1971.
- 31- Kitchen, K.A., Documentation for Ancient Arabia, Part1, Liverpool University Press, 1994.
- 32- Labat, R., Le Caractere Religieux de la Royaute Assyro- BabyLonienne. Librairie d'Amerique et d' Orient. Adrien- maisonneuve, Paris, 1939.
- 33- Ribard, A., La Prodigieuse Histoire de L' Humanite, Paris, 1958.



رابعاً: الرسائل العلمية:

- ٣٤- إخلاص مرتضى حسن، "دور الدولة في نمط الاقتصاد العراقي القديم وأهمية النظم الاقتصادية اللاحقة مع إشارة خاصة إلى عهد سلالة بابل الأولى"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٧٧م.
- ٣٥- حسن مهدي حمودي الصفار، "زراعة الشعير في العراق القديم من الألف الثالث (ق.م.) حتى نهاية العصر البابلي القديم (دراسة تاريخية حضارية لغوية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١م.
- ٣٦- رغد عبد القادر عباس، "العصر الأكدي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦م.
- ٣٧- سيف هارون كريم، "عقود الإيجار في العصر البابلي القديم- دراسة بعض النصوص المسمارية"، بحث مقدم إلى مجلس قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٧م.
- ٣٨- عادل هاشم، "البنية الاجتماعية في العراق القديم من عصر فجر الأسرات وحتى نهاية العصر البابلي القديم"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.
- ٣٩- هدى هادي علوش الندوي، "تصوص اقتصادية غير منشورة من العصر الأكدي القديم"، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٤م.
- خامساً: الدوريات:
- العربية:
- ٤٠- أباندر راهي سعدون الزبيدي، "مصول الشعير في المصادر السماوية"، مجلة آثار الرافدين، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨م.
- ٤١- أحمد لفته راهمة القصير، "المضامين الاجتماعية لإصلاحات الحكم السومري أورو- إينمكينا (٢٣٦٥-٢٣٥٧ق.م) في العراق القديم"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العددان ١-٢، ٢٠٠٧م.
- ٤٢- أحمد محمود صابون، "أحقية الملك في ارتقاء العرش في العراق القديم"، مجلة كلية الآداب، المجلد السادس والثلاثون، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٢٢٧-٢٦٤.
- ٤٣- أحمد محمود حسين صابون، "حول مياه الري في العصر السومري في العراق القديم"، مجلة بحوث كلية الآداب، العدد السابع، جامعة المنوفية، ديسمبر ١٩٩١م، ص ٣٣٥-٣٦٧.
- ٤٤- معان حبش خضر، "نص مسماري غير منشور مُعنى بالشعير (من العصر السومري الحديث)"، مجلة آثار الرافدين، المجلد ٣/ العدد ٢، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص ٢٧٥-٢٩٢.
- ٤٥- محمد فهد القيسي، "أحوال المستأجرين في العراق القديم ٣٠٠٠-١٧٥٠ق.م"، مجلة كلية التربية، العدد الثاني والعشرون، جامعة واسط.
- ٤٦- منذر علي أباندر راهي سعدون الزبيدي، "ملكية الأراضي الزراعية في العصر الأكدي"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد (٦٢)، كانون الأول، ٢٠١٧م.